

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 - 2014)

أحمدوشى عاشور¹

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل إحصائيات الفترة 1990-2014 حيث توصلت الدراسة في جانبها النظري إلى وجود علاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال الزيادة المستمرة لكل من الصادرات والواردات، أما في الجانب القياسي فقد حاولنا دراسة طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي باستخدام أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، أما اختبار دوال الاستجابة فقد أوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاح: التجارة الخارجية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

Abstract :

The purpose of this study is to enlighten the relation and the impact of trade opening on the economic growth in Algeria ; by the analysis of statistics for the period between 1990-2014, this study reached in its theoretical part to the existence of a relation between the foreign trade and the economic growth by the continuous increase of both importation and exportation ; concerning the standard study, we have tried to study the nature of the relation between the trade opening and the economic growth by using of vector auto regression (VAR) approach ; the study revealed that an impact on trade opening on the economic growth is existing ; otherwise, the algorithmic functions test explains the shocks negative impact of the trade opening on the economic growth in Algeria.

Key words : Foreign trade, Trade opening, Economic growth, Vector Auto Regression (VAR).

¹ أستاذ محاضر بـ، كلي العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي هدف تسعى مختلف الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، وقد ازداد اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى والتي من بينها التجارة الخارجية التي تعتبر ضمن المتغيرات الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي هي أحد مواضيع الاقتصاد الدولي ونقطة خلاف بين المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار بعد أن أجبرت التغيرات الاقتصادية العالمية معظم الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت السياسات التنموية للدول مرتبطة بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تسمح بتوفير إيرادات للدولة كما تساهم الواردات بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي، لذا فكلما كان للدولة القدرة على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

والجزائر من بين الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن الانفتاح التجاري اليوم لم يعد كخيار بديل بل أصبح واقع حتمي يستوجب الاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته، وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور: يتمثل المحور الأول في مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، أما المحور الثاني فيتعلق بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأخيرا المحور الثالث يتضمن الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

ازداد اهتمام المفكرين الاقتصاديين بموضوعي النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري خاصة بعد التحولات الاقتصادية العالمية، وتغيير أغلب البلدان لسياساتها ونمطها الاقتصادي من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

أولا: النمو الاقتصادي

إنّ من أهم المفاهيم الواسعة التداول من قبل المنظرين الاقتصاديين أو المنظمات والهيئات الدولية والحكومية مفهوم النمو الاقتصادي، الذي تم تناوله من جوانب مختلفة:

تعريف النمو الاقتصادي: وردت عدّة تعاريف خاصة بالنمو الاقتصادي

تناولها الباحثون والمنظمات والهيئات الحكومية نذكر منها:

1-النمو الاقتصادي: " هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط"¹.

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح².

من خلال التعاريف السابقة يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

-النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، وعليه فإن: معدل النمو الاقتصادي « معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني³.

-يتعين أن تكون الزيادة التي تحدث في دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية وعليه فإن:

-معدل النمو الاقتصادي الحقيقي « معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم⁴.

-النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة وعليه فإن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل⁵، لذا لا بد من استبعاد النمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

2-عناصر النمو الاقتصادي: لكي يتحقق النمو الاقتصادي لا بد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:

-تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

-النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة حجم

¹ -Eric Bousserelle : « Dynamique Economique, Crises, Cycles », Gualino éditeur, Paris, 2004,P30.

² -عبد الوهاب الأمين: " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الحالة، عمان، 2002، ص 371.

³ -عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

⁴ -محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 74.

⁵ -محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 74.

السوق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي التي تؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل.

- **مستوى التقدم التكنولوجي:** يعتبر من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، ويكمن جوهر هذا العامل في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تحسين مستويات الإنتاج مما ينعكس على تحسين دخول الأفراد وبالتالي مستوى معيشتهم وذلك لا يتأتى إلا من خلال السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية التكنولوجية¹.

ثانياً: الانفتاح التجاري

تعددت محاولات إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري وتضاربت الآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم التعاريف:

- **مفهوم الانفتاح التجاري:** قدمت مجموعة من التعاريف الخاصة بالانفتاح التجاري سوف نركز على أهمها:

الانفتاح التجاري هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف معينة².

- **تعريف الانفتاح التجاري حسب Kahkonen (صندوق النقد الدولي):** يقصد بالانفتاح التجاري تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية³.
أهداف سياسة الانفتاح التجاري: تهدف الدول من وراء إتباع هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من المكاسب⁴:

1- علي جلوع الشرفات: "التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع..العوائق..سبل النهوض"، دار جليس الزمان، الأردن الطبعة الأولى 2010، ص 44.

- عبد المطلب عبد الحميد: "السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)"، الجزء الثاني، مجموعة النبل العربية، القاهرة، 2002، ص 133.

3 - عزة فؤاد نصر إسماعيل: "أثر التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005، ص 09.

4 - عادل أحمد حبش ومجدي محمود شهاب: "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005، ص ص: 293-296.

-الانفتاح التجاري يمكن الدول من التخصص في إنتاج السلع المناسبة وبتكاليف منخفضة، مما يزيد في الحجم الكلي للسلع المنتجة ويؤدي إلى حسن استغلال الموارد وبذلك يحدث تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج.
-يتوقف تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج على اتساع السوق، فإذا كانت هناك حرية في التبادل فهذا يؤدي إلى اتساع السوق لأن زيادة المبادلات تنتج عن زيادة الطلب.

-يؤدي الانفتاح على العالم الخارجي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها محليا، وهذا من شأنه أن يعود بالمنفعة على المستهلك والمنتج في آن واحد، كما يمنع قيام الاحتكارات.
-يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة المنافسة بين الدول في إنتاج السلع، وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج.

المحور الثاني : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بتحويلات كبيرة فمن اقتصاد قائم على التخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد السوق، نتيجة التحول السريع الذي شهده العالم وتأثر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية والأمنية، فبعد فشل السياسة المتبعة والمتمثلة في الحد من الاستيراد المكثف بوضع قيود وشروط على المتعاملين الاقتصاديين، اعتمدت الجزائر على إجراءات ومعايير مناسبة تتلاءم والوضع الاقتصادي الجديد الذي فرضته الظروف العالمية، وسعت الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية ومحاولة تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل إحداث تنمية في أغلب القطاعات وبعث نمو اقتصادي متوازن.

أولا: التجارة الخارجية في الجزائر

ما يميز الاقتصاد الجزائري هو نسبة صادرات قطاع المحروقات المرتفعة مقارنة بصادرات القطاعات الأخرى، ومن أجل توضيح هيكل التجارة الخارجية في الجزائر نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)
الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2000	06.21	59.0	65.21	35.9	3.12	551.231
2001	53.18	56.0	09.19	48.9	61.9	371.201
2002	11.18	61.0	72.18	01.12	7.6	87.155
2003	99.23	47.0	46.24	32.13	14.11	634.183
2004	55.31	67.0	22.32	55.17	27.14	59.183
2005	59.45	74.0	33.46	86.19	47.26	283.233
2006	61.53	13.1	74.54	68.20	06.34	7.264
2007	61.59	98.0	59.60	35.26	24.34	943.229
2008	19.77	4.1	59.78	99.37	6.40	87.206
2009	415.44	771.0	186.45	402.37	784.7	812.120
2010	121.56	969.0	09.57	885.38	205.18	818.146
2011	661.71	227.1	888.72	927.46	961.25	322.155
2012	583.70	153.1	736.71	569.51	167.20	107.139
2013	327.63	05.1	377.64	993.54	384.9	064.117
2014	146.60	81.2	956.62	33.58	626.4	931.107

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر سنوات 2004، 2008 و 2013 والنسبة للسنوات من 2000 إلى 2013.
- المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية (CNIS) بالنسبة لسنة 2014.

من الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائض مع بداية الفترة بـ 3.12 مليار دولار ويعود ذلك إلى زيادة عائدات الصادرات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية مقارنة مع نهاية فترة التسعينات، كما عرف معدل التغطية نسبة عالية قدرت بـ 55.231%، لكن سرعان ما عرف رصيد الميزان التجاري انخفاض في السنتين التاليتين أين انخفض إلى 61.9 مليار دولار عام 2001 و 7.6 مليار دولار عام 2002 ويرجع ذلك إلى تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وانخفاض حجم الصادرات النفطية نتيجة لأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، مقارنة بالارتفاع المسجل في حجم الواردات من 48.9 مليار دولار عام 2001 إلى 01.12 مليار دولار عام 2002، وخلال الفترة من 2003 إلى 2008 سجلت الصادرات ارتفاع في حجمها من 46.24 مليار دولار عام 2003 إلى 59.78 مليار

دولار عام 2008 بسبب ارتفاع صادرات قطاع المحروقات بعد التحسن المسجل في أسعار النفط وتجاوزها لأول مرة عتبة المائة دولار، وفي المقابل أخذت الواردات هي الأخرى في الارتفاع حيث بلغت 99.37 مليار دولار عام 2008 نتيجة الملاءة المالية المتحققة جراء زيادة عائدات الصادرات النفطية، ونتيجة لذلك فقد سجل الميزان التجاري فائض بلغ 06.34 مليار دولار عام 2006 مع معدل تغطية يعتبر معدل كبير لم يتم تسجيله من قبل أين بلغ 7.264% نتيجة لارتفاع الصادرات ومحافظة الواردات تقريبا على نفس مستوياتها السابقة، ليواصل الميزان التجاري تسجيل فائض حيث بلغ لأول مرة 6.40 مليار دولار عام 2008 بعد أن سجل متوسط سعر برميل النفط 45.94 دولار للبرميل [♦]، فيما وقد عرفت سنة 2009 انخفاض كبير في رصيد الميزان التجاري بـ 8.80% حيث بلغ 784.7 مليار دولار عام 2009 مقارنة مع 6.40 مليار دولار مسجلة عام 2008 وانخفاض في الصادرات خاصة صادرات قطاع المحروقات بعد انخفاض أسعار النفط إلى مستوى سنوي متوسط بلغ 08.61 دولار للبرميل عام 2009 ¹ وإبقاء الحكومة على نفس المستوى من الواردات، ونفس الأمر يلاحظ لكن بأكثر شدة سنتي 2013 و 2014 بعد التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط خلال هاتين السنتين.

وخلال السداسي الأولى من سنة 2015 انخفضت الصادرات إلى 28.19 مليار دولار مقابل 24.33 مليار دولار سجلت خلال نفس الفترة من 2014 أي بتراجع نسبته 42%، أما الواردات فقد بلغت 07.27 مليار دولار خلال نفس السداسي مقابل 07.30 مليار دولار خلال السداسي الأول من 2014 أي بانخفاض 9.89% مما تسبب في حدوث عجز في الميزان التجاري، وهكذا غطت الصادرات 71% من الواردات خلال السداسي الأول مقابل تغطية بلغت 111% خلال نفس الفترة من السنة الماضية².

بناء على الأرقام السابقة خاصة فيما يتعلق برصيد الميزان التجاري فعلى الرغم من تسجيل فائض إيجابي خلال الفترة (2000-2014) فإن ذلك لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني الذي لا يزال حتى اليوم رهين مداخيل صادرات قطاع المحروقات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فهي لا تزال ضئيلة جدا ولا تمثل سوى نسبة 3% من مجمل الصادرات، وعليه نقول أن

♦ عرفت أسعار النفط ارتفاع خلال الثلاث أرباع الأولى لعام 2008 قبل أن تظهر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.

1 - Opec Annual statistical bulletin (2010).

2 - متوفر على الرابط: <http://www.kawalisse.com> تاريخ التحميل: 2015-07-27.

مداخيل التجارة الخارجية أغلبيتها عائدات صادرات المحروقات، وبالتالي فإن وضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادات المحروقات.

1- التجارة الخارجية حسب مجموعة الاستخدامات: ما يميز التجارة الخارجية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو ارتفاع فاتورة الواردات بعد الملاءة المالية الناجمة عن زيادة عائدات الصادرات النفطية (باستثناء سنتي 2013 و 2014)، حيث تتركز معظم الصادرات في الطاقة ومواد التشحيم التي تمثل نسبة 97% فيما تتمثل المواد الرئيسية خارج المحروقات في مجموعة المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية والمواد الخام، بينما تتوزع الواردات بين المواد والتجهيزات والسلع وقد عرفت الواردات ارتفاعا بنسبة 9.2% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، إذ أن هذا المستوى غير قابل للاستمرار وذلك بالنظر إلى حجم الصادرات الآخذ في الانخفاض، ومن خلال دراسة هيكل الواردات سنة 2013 يتبين أن واردات التجهيز الصناعية تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 36.2%، تليها في المرتبة الثانية واردات المنتجات النصف نهائية بنسبة 20.55% من إجمالي الواردات، ثم واردات المواد الغذائية، المشروبات والتبغ بنسبة 17.4% والسلع الاستهلاكية بـ 13.6%¹.

2- التجارة الخارجية حسب المنطقة الاقتصادية: تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية، حيث صدرت الجزائر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ما قيمته 41769.7 مليون دولار عام 2013 وهو ما يمثل نسبة 63.54% من مجمل الصادرات، حيث يتمثل الزبائن الخمس الرئيسيين للجزائر في إسبانيا (10.3 مليار دولار)، إيطاليا (9 ملايين)، بريطانيا (7.19 مليار) وفرنسا (6.74 مليار) والولايات المتحدة الأمريكية بـ 5.33 مليار دولار²، فيما تأتي أمريكا الشمالية في الرتبة الثانية بـ 9009.6 مليون دولار، أما فيما يخص الواردات فتعتمد الجزائر على الاتحاد الأوروبي في تمويل اقتصادها بالمواد والمنتجات إذ بلغت قيمة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 28748 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 52.24% وتأتي آسيا في المرتبة الثانية بـ 11644 مليون دولار³، ويرجع تركيز الجزائر على التعامل بصفة خاصة مع الاتحاد الأوروبي إلى قرب المسافة وقلة تكاليف نقل المنتجات وجودة السلع، لهذا تظل دول الاتحاد الأوروبي أهم شريك

1- الديوان الوطني للإحصائيات.

2 - إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2013 متوفرة على الرابط: <http://www.mincommerce.gov.dz> تاريخ التحميل: 2015-07-27.

3 - الديوان الوطني للإحصائيات.

للجزائر في حين حافظت الصين على مرتبتها كأول مورد للجزائر بعد أن سيطرت فرنسا لسنوات عديدة.

ثانيا: النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي، ويتم من خلاله تحديد مدى قدرة النظام الاقتصادي على خلق فائض لتغطية الإنفاق الداخلي والخارجي.

الجدول رقم (02): تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الجزائر للفترة 2000-2014

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	معدل النمو %	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دج)	معدل النمو %
2000	90.4 123 513	2.2	2008	50.11 043 703	2
2001	10.4 227 113	6.4	2009	30.9 968 025	6.1
2002	30.4 522 773	6.5	2010	90.11 991 563	6.3
2003	10.5 252 321	2.7	2011	30.14 526 608	8.2
2004	70.6 149 116	3.4	2012	50.16 115 429	3.3
2005	30.7 561 984	9.5	2013	80.16 569 270	8.2
2006	80.8 501 635	7.1	2014	17 731 000	1.4
2007	40.9 352 886	4.3	-	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والبنك العالمي بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي.

تميزت فترة التسعينات بظروف سياسية اقتصادية وأمنية خاصة أثرت على الاقتصاد الجزائري، لكن مع بداية الألفية تحسن الوضع الاقتصادي وتمكنت الجزائر من تحقيق معدلات نمو أفضل من تلك المسجلة سابقا، وذلك خلال الفترة 2000-2005 حيث بلغت نسب النمو 2.2%، 6.4%، 6.5% و 9.5% خلال الفترة بفضل استمرار أسعار النفط في الارتفاع وانتعاش أداء القطاع العام والخاص، أما فيما يخص القطاعات فقد حقق القطاع الفلاحي نسب نمو 5.13%، 7.19% خلال سنتي 2002 و 2004 نتيجة لتحسن الظروف المناخية والدعم المقدم للفلاحين من طرف الدولة لإنعاش هذا القطاع، وبالنسبة لنمو قطاع المحروقات فقد بقي محافظا على ارتفاعه خلال الفترة في حدود 5%، فيما كان أداء قطاع الصناعة خارج المحروقات ضعيفا إذ لم تتعدى معدلات نموه الـ 2%، لبيد الاقتصاد الجزائري في تسجيل معدلات نمو منخفضة 7.1%، 6.1%، 8.2% و 3.3% خلال السنوات 2006، 2009، 2011 و 2012 على التوالي، ويعزى هذا إلى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية خاصة بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخصوص القطاعات فقد حقق القطاع الفلاحي نموا بـ 9.4% سنة

2006 وارتفع إلى غاية 6.7% سنة 2010 و 1.12% سنة 2011¹، أما قطاع المحروقات فقد سجل معدلات سالبة -9.0% و -6% خلال سنتي 2007 و 2009 على التوالي وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية، أما بخصوص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نموا قدره 8.2% سنة 2006 ليرتفع إلى 9.4% سنة 2010 وهذا بفضل انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو مرتفعة نسبيا 6.11% سنة 2006 و 03.9% سنة 2010 ويعود الفضل في ذلك إلى برامج التهيئة المحلية التي أنجزتها الدولة وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي.

وسجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2012 ارتفاع حيث وصل إلى 3.3% مقابل 8.2% سنة 2011 ويعود ذلك إلى الارتفاع المسجل في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والذي بلغ 1.7%، ليعود معدل النمو الاقتصادي للانخفاض مرة أخرى سنة 2013 أين بلغ 8.2% ثم ارتفع سنة 2014 إلى 1.4% على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي الذي أثر على مختلف اقتصاديات الدول خاصة منها التي تعتمد على النفط في تنمية اقتصادها نتيجة انهيار أسعار النفط إلى مستوى الـ 50 دولار للبرميل.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لآثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي مستعملين في ذلك أشعة الانحدار الذاتي، حيث يتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

أولاً: متغيرات الدراسة: تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، حيث اعتمدنا في دراستنا على:

- **النمو الاقتصادي (GDP):** للتعبير عن النمو الاقتصادي أخذنا النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر معبر عن النمو الاقتصادي.

- **الانفتاح التجاري (OPEN):** وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مع ضرب ناتج القسمة في 100.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE):** وهو صافي تدفقات الاستثمارات

1 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012.

الأجنبية المباشرة الوافدة مقاسا بالدولار الأمريكي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **معدل التضخم (INFL):** وهو عبارة عن التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

- **معدل نمو السكان (POP):** وهو معدل النمو في إجمالي عدد السكان في البلد.

ثانيا: نتائج الدراسة القياسية

نهدف في هذه المرحلة إلى تحليل نتائج قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك سنركز في البداية على التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومعرفة اتجاه السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات وتقدير النموذج مع دراسة أثر الصدمات ودوال الاستجابة.

1- دراسة السببية: نهدف من خلال دراسة السببية إلى معرفة اتجاهها بغرض توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feedback) بين متغيرتين، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرانجر¹ التي أعطى تطبيقها النتائج المبينة في الجدول التالي:

¹ - لأكثر التفاصيل حول سببية غرانجر يرجى العودة إلى:

Régis Bourbonnais : « Econométrie », Dunod, Paris 3^{ème} édition 2000, P270.

الجدول رقم (03): ملخص نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة

الاحتمال (Prob)	F-Stat	التاخير	الفرضية العدمية
002.0 095.0	92.8 68.2	02	الانفتاح التجاري لا يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الانفتاح التجاري
088.0 0122.0	78.2 69.5	02	معدل النمو الاقتصادي لا يسبب معدل نمو السكان معدل نمو السكان لا يسبب معدل النمو الاقتصادي
000002.0 085.0	71.43 26.3	01	الانفتاح التجاري لا يسبب معدل نمو السكان معدل نمو السكان لا يسبب الانفتاح التجاري
0076.0 035.0	72.8 07.5	01	الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب معدل نمو السكان معدل نمو السكان لا يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر
0048.0 0047.0	94.9 99.9	01	معدل نمو السكان لا يسبب معدل التضخم معدل التضخم لا يسبب معدل نمو السكان
77.0 082.0	264.0 88.2	02	الانفتاح التجاري لا يسبب معدل التضخم معدل التضخم لا يسبب الانفتاح التجاري
0006.0 123.0	51.16 58.2	01	معدل النمو الاقتصادي لا يسبب معدل التضخم معدل التضخم لا يسبب معدل النمو الاقتصادي
0302.0 211.0	4.5 66.1	01	معدل التضخم لا يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على محرجات برنامج Eviews7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة F-Stat المحسوبة وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% لأن $P=0$ ، $0 < P=0.002$ ، وهذا يعني رفض فرضية العدم، ومن جهة أخرى في الشطر الثاني من هذه الحالة فإن ($P=0$ ، $0 < P=0.095$ ، أي رفض فرضية العدم ومنه المتغيران الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يسببان في بعضهما البعض أي أن العلاقة السببية متبادلة، وبالتالي فإن زيادة معدلات الانفتاح التجاري وتخفيض التعريفات الجمركية وتقديم التسهيلات والإعفاءات الجبائية تسمح بزيادة الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

كما نلاحظ وجود علاقة سببية في اتجاهين بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان، إذ أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تسمح بزيادة نصيب الفرد من الناتج مما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان (الصحة، التعليم..) وبالتالي زيادة عدد السكان، وفي المقابل زيادة معدلات النمو السكاني تسمح بارتفاع قيمة الإنتاج والاستهلاك وعليه يحدث تحسن في معدل النمو الاقتصادي، وبالنسبة للانفتاح التجاري والنمو السكاني فنلاحظ أنه تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى الدلالة 10% وهذا يشير إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين المتغيرتان، ونفس الشيء بالنسبة لمتغيرتي الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو السكان، ومتغيرتي معدل نمو السكان ومعدل التضخم اللتان وجدت علاقة تغذية مرتدة بينهما عند مستوى الدلالة 5%، فيما وجدت علاقة سببية ذات

اتجاه واحد من معدل التضخم نحو الانفتاح التجاري، ومن معدل النمو الاقتصادي نحو معدل التضخم، ومن معدل التضخم اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة إستقرارية المتغيرات: بعد دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات المستخدمة توصلنا إلى أن كل السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى عدا سلسلتي النمو الاقتصادي والنمو السكاني التي جاءت مستقرة في المستوى.

3- تقدير النموذج: قبل أن نقوم بتقدير النموذج نحدد درجة التأخير المثلى في نموذج VAR(P)، حيث سنعمد في المقابلة بين النماذج المتحصل عليها على أقل القيم لمعباري Akaike و Schwarz، وعليه فإن درجة التأخير المثلى هي $P=1$ أي أن النموذج الأفضل هو VAR(1)، وكانت مخرجات برنامج Eviews7 للتقدير كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & -0.178 \cdot \text{GDP}(-1) + 0.119 \cdot \text{OPEN}(-1) + 10.85 - 0.96 \cdot \text{IDE} \\ & [88] \quad [2] \quad [-0.98] \quad [3.77] \quad [1] \quad [-0] \\ & + 0.083 \cdot \text{INFL} - 9.49 \cdot \text{POP} \\ & \quad \quad \quad [23] \quad [19] \quad [-4] \quad [1] \\ \text{38} \quad & \quad \quad \quad \text{n=23} \quad \quad \quad \text{R-squared=70\%} \quad \quad \quad \text{F. stat= 8} \end{aligned}$$

-التفسير الإحصائي: يمكن تقديم بعض الملاحظات حول النموذج:

تدل قيمة معامل التحديد $R^2=70\%$ أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة وهذا ما يعني أن النمو الاقتصادي مفسر بنسبة 70% من طرف المتغيرات المستقلة المأخوذة في النموذج؛

يشير اختبار فيشر إلى أن النموذج له معنوية إحصائية كلية، وذلك من خلال أنّ إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولة $F_c = 8,38 > F_r = 2,64$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها القدرة التفسيرية للمتغير التابع.

-التفسير الاقتصادي:

-العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري هي علاقة طردية ويظهر ذلك من خلال إشارة معامل الانفتاح التجاري، حيث أن ارتفاع معدلات الانفتاح التجاري أي زيادة الصادرات والواردات تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام وعليه ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛

-العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر جاءت علاقة عكسية وهذا مغاير للنظرية الاقتصادية بحكم أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها أثر إيجابي ويظهر أثرها بعد فترات إبطاء، وذلك من خلال زيادة الطلب الكلي مما يترتب عليه زيادة في الناتج ومن ثم يحدث التأثير الإيجابي على النمو في الناتج؛

-العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل التضخم جاءت موجبة وهذا منطقي ويرجع ذلك إلى أن تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يتطلب زيادة الطلب على المواد الأولية والسلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم؛

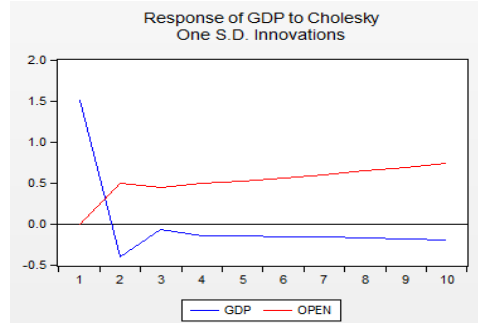
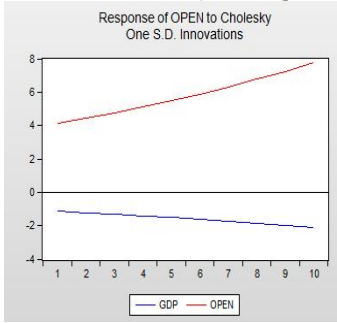
-سلبية العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، ويعود ذلك إلى أن زيادة عدد السكان تتطلب توفير مستلزمات الحياة من الاهتمام أكثر بالصحة والتعليم وهذا يشكل عبء على الحكومة ويزيد من الإنفاق في هذا المجال ويؤثر على الاستثمار المحلي نتيجة لنقص الادخار الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل النمو وبالتالي نصيب الفرد من الناتج.

4-أثر الصدمات ودوال الاستجابة: سنحاول من خلال دراسة الصدمات ودوال الاستجابة إحداث صدمة في النمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الناجم عنها على متغير الانفتاح التجاري والعكس، حيث أن:

-إحداث صدمة في النمو الاقتصادي سيؤدي إلى ارتفاع معدل الانفتاح التجاري في السنة الثانية، ثم ينخفض في السنة الثالثة، ليعود للارتفاع بداية من السنة الرابعة ويستمر في الارتفاع طيلة فترة الصدمة (أنظر الشكل 01).

-إحداث صدمة في معدل الانفتاح التجاري يؤدي إلى تسجيل معدلات سالبة في النمو الاقتصادي خلال السنتين الأولى والثانية، ويستمر تسجيل المعدلات السالبة طيلة فترة الصدمة (أنظر الشكل 02).

الشكل (01): إحداث صدمة في النمو الاقتصادي
الشكل (02): إحداث صدمة في معدل الانفتاح التجاري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على محركات Eviews7.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح نسبيا أمام حركة التجارة الخارجية، إذ تسعى الجزائر للاتجاه إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من وفرة التجارة الخارجية، وتظهر درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج من خلال اعتماد الجزائر على هيكل صادرات تشكل صادرات الموارد الطبيعية (النفط والغاز) النسبة الكبرى، وأن المستويات المحققة من النمو في الجزائر مردها إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق العالمية، أما فيما يخص الواردات فقد تبنت الجزائر سياسة استيراد موسعة ويلاحظ ذلك من خلال غزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلية والشيء الذي شجع ذلك هو زيادة العائدات النفطية ما ساهم في ارتفاع فاتورة الواردات.

وفي المجال التطبيقي خلصت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، بحكم أن التجارة تؤثر إيجابا على النمو، حيث أن زيادة حجم الصادرات تساهم في زيادة الناتج وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، لكن يبقى هذا الأثر ضئيل نتيجة لتركيز الجزائر على التوسع في الواردات وعدم تشجيع المنتج المحلي.

التوصيات والمقترحات: بناء على ما جاء في النتائج المتوصل إليها، فإننا نقدم بعض التوصيات:

- تنويع الصادرات الوطنية وعدم التركيز على صادرات المواد الخام وتشجيع الإنتاج المحلي من أجل الحد من تكلفة الواردات التي تستنزف العملة الصعبة.

- التريث والتدرج في تطبيق سياسة الانفتاح والتحرير الجزئي لبعض القطاعات حماية للصناعات المحلية.

- تكييف التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية بما يضمن حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية.

- تشجيع اتفاقيات الشراكة والاستفادة من الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا العالية والعمالة الماهرة التي تجلبها المؤسسات الأجنبية.

- السعي لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية وتهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في المنافسة العالمية.

- فرض رقابة على المنتجات الصناعية المستوردة خاصة منها المنتجات التي لها بدائل محلية.

-تفعيل التعاون المغربي والعربي وزيادة معدلات التبادل التجاري من أجل خلق تكتلات إقليمية لمواجهة التكتلات العالمية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. خالد السواعي: " التجارة والتنمية "، دار المناهج، عمان 2006.
2. السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: " النظرية الاقتصادية "، الدار الجامعية، الأردن، 2008.
3. شبخي محمد: " طرق الاقتصاد القياسي "، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى 2012.
4. عادل أحمد حشيش ومجلدي محمود شهاب: " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: " اتجاهات حديثة في التنمية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
6. عبد المطلب عبد الحميد: " السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)"، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
7. عبد الوهاب الأمين: " مبادئ الاقتصاد الكلي "، دار الحالة، عمان، 2002.
8. عزة فؤاد نصر إسماعيل: " أثر التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004-2005.
9. علي جلوع الشرفات: " التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع..العوائق..سبل النهوض "، دار جليس الزمان، الأردن (ط1) 2010 .
10. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: " التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
11. محمد عثمان مصطفى: " اقتصاديات التجارة الخارجية "، دار المختار للنشر 1984.
12. محمد ناجي حسن خليفة: " النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم "، دار القاهرة، القاهرة، 2001.
13. وعيل ميلود: " واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ف الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر والسعودية - دراسة مقارنة- "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2012-2013.

باللغة الأجنبية:

- Eric Bousserelle : « Dynamique Economique. Crises. Cycles », Gualino éditeur. Paris. 2004.
- Régis Bourbonnais : « Econométrie. Manuel et Exercices corrigés » ,Dunod. Paris 4^{ème} édition 2002.
- Régis Bourbonnais : « Econométrie » ,Dunod. Paris 3^{ème} édition 2000.

التقارير:

التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك سنوات مختلفة.
تقارير الاقتصاد العربي الموحد سنوات مختلفة.
تقارير بنك الجزائر سنوات (2004، 2008، 2010 و 2013).